محمد بنيس

اتحاد كتاب المغرب : مؤتمر التراجعات

(شهادة)

أختصر وأقول إن المؤتمر السابع لاتحاد كتاب المغرب، الذي انعقد بالدار البيضاء يومي 11 /12 أبريل تميز بتراجعات مفجعة تم التنظير لها من خلال شعارين هما «الهنا و الآن»، و «سياسة الامكانيات لا سياسة المبادىء». أول الشعارين جاء في خطبة الافتتاح، وثانيهما في لجنة البرنامج الثقافي، وهما يهدفان الى إفراغ نشاط الاتحاد من كل دلالاته.

«الهنا و الآن» و «سياسة الامكانيات لا سياسة المبادىء» إلغاء لاتحاد الكتاب بكل وضوح كفاعلية تاريخية، واختزاله الى مجرد جمعية ثقافية عادية لا قدرة لها على توجيه وترسيخ انطلاقة الأدب المغربي الحديث بمعناه التأسيسي. من هنا لم يكن غريبا أن أجهر داخل المؤتمر، وقبل تنفيذ التراجعات وأثناءه، بأن **فكرة اتحاد كتاب المغرب لم تنضج بعد.**

إن المؤتمر السابع، بتراجعاته، عودة الى المؤتمر الثانيللاتحاد، محو لسنوات طويلة من توضيح مهامه المرحلية والتاريخية، إحراق لجهود متكاثفة لربط الاتحاد كمؤسسة بالوضع التاريخي للانتاج الثقافي (المكتوب)، وبوسائل فك الحصار بحالاته واحتمالاته على هذا الانتاج.

في المؤتمر الثاني للاتحاد حضر السياسي فيما غاب الثقافيوفي المؤتمرالثالث اتضح التوجيه، وفي الرابع لم يكن بد من ذلك. وها نحن نعود الى العلائق المرئية واللامرئية بين السياسي والثقافي. صحيح أن حضور السياسي في المؤتمر الثاني أعطى هوية وطنية تحررية للاتحاد، وقطع الصلات بترسيم الاتحاد، ولكن السياسي المضاد لم يولد غير ترسيم مغاير، خاضع لسلطة أخرى لا ترى في الثقافة إلا تابعا ذيليا، لا هموم لها ولا معضلات ولا مشاغل. من هنا تميزت أنشطة الاتحاد بتركيز الاختيارات الظرفية دونما اعتبار لشرائط وطرائق التحول الثقافي في المغرب.

ولم تنفضح هشاشة هذا التوجه بسهولة، لأن **النتاج الثقافي المكتوب، وقضايا الثقافة الوطنية**، في ارتباطها الكيفي والنوعي بالتحولات الاجتماعية ــ التاريخية، المتسمة بتصاعد النضال السياسي والصراع الطبقي، لم تكن قد طرحت بعد، بل إن المرحلة لم تكن قد استوعبت بعد أهمية الخطاب الثقافي من ناحية، ولم تفرز كتابة متعددة الاختيارات من ناحية ثانية. في المؤتمر الخامس تجلت السمات بصعوبات، وفي السادس أخذت شكلها القريب من الكائن الراهن، وفي السابع نضجت النواة، وأصبحت الحقيقة ماثلة أمام المهمومين بوضع الكتاب والكتابات المغربية الحديثة.

تحولات في القضايا والمواقع أفرزتها طبيعة مشاكل الكتابة والبحث الثقافي، ويأتي تجسدها بحجم نسبة تصاعد الكتب المطبوعة، وتكاثر المجلات، وحضور الأسئلة الثقافية التي أعطت للنصف الثاني من السبعينات طابع التقدم الملموس للفكر والابداع في المغرب، وارتباطها العضوي، لا الذيلي، بالسياسة، كممارسة لاختيارات تحررية آمن الشعب وكافح من أجلها، ولن ننسى عذابات الطليعة السياسية ـــ الثقافية، وهي تسجل شهادتها.

في البدء كان الاتحاد تجميعا لكل المهتمين بالأدب والفكر والفن والبحث والصحافة، في البدء أيضا كان الاتحاد تجميعا لأدباء المغرب العربي، ثم في مرحلة لاحقة تأسست اتحادات الكتاب في الجزائر، تونس، ليبيا، وتأسست على الصعيد الوطني جمعيات ذات اختصاص محدد (فلسفة، تاريخ، اقتصاد، فنون تشكيلية، مسرح، صحافة...) أومهن محددة، ومع ذلك ظل الاتحاد رباط كل الاختصاصات والمهن بالمعنى الانتخابي لا بمعنى الفعل والتفاعل الثقافيين.

جاء المؤتمر الخامس بميثاق الاتحاد لتحديد الهوية **الثقافية التحررية**، ومع ذلك ظل الفكر المتبدل حاضرا، وكان المؤتمر السادس مناسبة لتحديد طبيعة المنتسبين للاتحاد، فاقتصر القانون الاساسي على «من نشر إنتاجا في صورة عمل ينتمي لاجناس التعبير الأدبي والكتابة الفنية أودراسة تنحصر في مجال الأدب والعلوم الانسانية»، وكان المقصود من العلوم الانسانية هو ما يتصل بالأدب والابداع الفكري، ومع ذلك استمرت الأخلاط، وفتحت الأبواب في وجه من لا ينطبق عليهم القانون، وسدت في وجه من ينطبق عليهم، تبعا للعبة الأصوات والانتخابات.

مامعنى اتحاد كتاب المغرب ؟ من الصعب الفصل بين هذه المؤسسة وبين شرائط الانتاج الثقافي ونشرة في المغرب، حيث لم تصبح الكتابة بعد تقليدا بل إنها تعيش زمنين في زمن واحد، زمن التكوين وزمن الموت، وهما بداهة متعارضان، ومن ثم يحتاج المغرب لاتحاد الكتاب أكثر مما تحتاجه مناطق عربية أخرى، فمهامه هنا أعقد من الدفاع عن الحقوق النقابية، أو تواجد تيار أوتيارات سياسية دون غيرها في قيادة الاتحاد. ليس النشر سهلا ولا بسيطا في المغرب فالصحافة خاضعة لسلطة الأحزاب (ومن المؤسف أن القوى الوطنية والتقدمية لا تختلف في هذا عن اليمين) وهذه لا يهمها المشروع الثقافي بقدر ما يهمها الانضباط الحزبي، واعتماد جمعية كاتحاد الكتاب (وغيرها حتما) ورقة لها سلطتها المناسبة في الوقت المناسب، لردع هذا وتخويف ذاك، ولا بد من الرضى السياسي (بمعناه الحزبي الضيق، وبكل اشتقاقات هذا المعنى كشرط أول للنشر، ويتحول كل خروج، في هذا السياق، على الولاء لرئيس اتحاد كتاب المغرب و //أو سلطة الصحافة، اقصاء من النشر، وهو خاضع دوما لاحتمالات ظرفية لا تلغي القاعدة، وكل الرؤساء الذين عرفهم اتحاد الكتاب متساوون، فهم جميعا تحولوا باستمراراهم في إخضاع الأعضاء، المقربين والمبعدين، إلى مؤسسة داخل مؤسسة، وكل القوى السياسية متساوية في هذا الطرح أيضا، فكيف يمكن الفصل بين هذه المؤسسات التقليدية و «الحديثة» في إعاقة التحولات الثقافية في المغرب ؟ وهل تعدد المجلات والمنابر الثقافية في المغرب، وتدخل المشرق، واعتماد الامكانات الذاتية، كافية لتقويض البنية التقليدية للانتاج الثقافي وتأسيس بنية مغايرة ؟ طبيعي الا يحس بدقة تماسك سلسلة هذه القنوات وكثافة

التنسيق بين هذه المؤسسات، غير الأدباء الشباب، وباللغة العربية، لأنهم أول من يعايشون التهميش ويعانونه، وغالبا ما يكون مصيرهم الابداعي هو الصمت، وقد عضدت المعوقات التاريخية والثقافية والاجتماعية بعضها البعض، وما أكثر الصامتين، من المقربين والمبعدين، بعد أن افتقدوا، من بين ما افتقدوا، اتحاد الكتاب كفكرة ناضجة، ترى إلى هذه المؤسسة في ارتباطاتها العضوية بتغير بنية الانتاج الثقافي في المغرب.

تحققت التراجعات، إذن، على مستوى البرنامج الثقافي، وقد خضع للشعارات بدل الارتكاز على تحليل ثقافي ــ سياسي، يراعي المرحلي والتاريخي من قضايا التحولات الثقافية والاجتماعية، وتحققت التراجعات على مستوى القانون الاساسي، فقد شرعت أبواب الاتحاد من جديد، بعد أن اكتشف أهل اللعبة بأن الكتاب، من جميع الاختيارات الثقافية والسياسية، يبتعدون يوما بعد يوم عن الاتحاد، والحاجة لأصوات انتخابية لا توفرها غير الالحاقات الظرفية تصل الى حد الأرغام، (وهو ما لا يشرف كلا من الاتحاد وهؤلاء الأعضاء الملحقين) وتمت التراجعات عن حيثيات المؤتمر الاستثنائي حتى تكون الهيئة المسيطرة مطمئنة لتطبيق هيمنتها، وثم ترسيخ عدم تحديد شروط الترشيح لمسؤولية المكتب المركزي لتظل الأحزاب والتحالفات السياسية بينها (وهي شكلية باستمرار) أساس تسيير مؤسسة ثقافية، وتحلت التراجعات قبل هذا وبعده في الخروقات التي لا تحصى لقوانين الاتحاد وتقاليده الجماهيرية والديمقراطية، حتى أصبح حضور الملاحظين ممنوعا (وكم شوه بشعار جماهيرية الاتحاد!)، وأصبح التزوير في الانتخابات مشروعا في غياب ممثل عن اتحاد الأدباء والكتاب العرب (وقد تسلم رئيس المؤتمر، بعد أن سلم المسجلون في اللائحة الرسمية أوراقهم الانتخابية، ما يقارب عشرين ورقة انتخابية دفعة واحدة دون التأكد من بطاقات هوية أصحابها)، وإعلان الرئيس عن رئاسته للاتحاد شيئا طبيعيا دون اجتماع هيئة المكتب المركزي المنتخبة، ما دام الرئيس غير منتخب من طرف القاعدة، وإنما من طرف هيئة المكتب المركزي، كما ينص القانون على ذلك، كل هذا تجسد في ظل تبعية الاتحاد المطلقة للسياسي بمعناه الحزبي، مما جعل هذه المؤسسة تؤول الى فقدان الاستقلالية والخصوصية مرة أخرى، بعد أن قطعت خطوات جريئة في تحديد هويتها كجمعية ثقافية ذات بعد تحرري.

ليست هذه وحدها هي مجمل التراجعات، ولكنها الأكثر دلالة. لقد بدأ تهييء اللعبة منذ السنة الماضية، بردع هذا وإرضاء ذاك، باختيار الزمان والمكان (تحولت الدار البيضاء، كمدينة جماهيرية، الى حصار للجماهير، من حيث حضور أشغال المؤتمر أو السماع بوجوده على الأقل، واختيار قاعة المؤتمر الضيقة يزكي هو الآخر هذا التوجه)، بإنتقاء مواد «آفاق»، بالتشهير ببعض النتاجات والاجتهادات والمنابر الثقافية، بإلغاء كتب من المناقشة، باستغلال بعض الظروف والأسماء، بتزييف الحقائق، باعتماد التبرير أساسا لكل كلام، بالقمع الذي يتخلى حتى عن الحد الأدنى من اللباقة.

وأبشع الفضائح ماحصل من تآمر ضد عبد اللطيف اللعبي، بوعي أو لا وعي، بإصرار أو غير إصرار، باستشارة أو بدون استشارة، بمسؤولية أو لا مسؤولية، أسماء وهمية أو انتهازية من

خلال ما ثبت عليها في السابق وسجل في الوثائق الرسمية للاتحاد، رأيناها تحصل على أغلبية الأصوات (لأنها محايدة ؟)، ولكن عبد اللطيف اللعبي لم يكن وحده في القاعة، وثق به 43 صوتا، وبينه وبين أقرب الأسماء المنتخبة 12 صوتا فقط، وأعلى ما وصل اليه المتقدم هو 71 صوتا، بينما غاب عن المشاركة في المؤتمر والتصويت ما يقارب 300 (ثلاثمائة) عضو، ولم يشارك في عملية التصويت غير 95 عضوا من بين ما يقارب 130 من أعضاء المؤتمر. حصل عبد اللطيف اللعبي على 43 صوتا، دون سابق تنسيق أو حاضر تهديد أو إغراء.

إن اتحاد كتاب المغرب، من خلال عشرين سنة، ومؤتمره السابع أيضا، يحتاج لقراءة نظرية تعتمد التحليل الملموس للواقع الملموس، لأن اتحاد الكتاب كمؤسسة، وكتداخل للمؤسسات، ضروري لفهم وتفسير التحولات الثقافية ودلالاتها في المغرب. وإذا كانت هذه القراءة من مهمة كل الكتاب المتقدمين، والمهتمين بسوسيولوجيا الثقافة، والذين يمارسون العمل الثقافي. متفاعلين مع الكتلة التاريخية ذات المصلحة في التغيير، فإننا نريد التوكيد على أن هيمنة السياسي على الثقافي في المؤتمر السابع أتى ليفضح إدعاءات الرئيس السابق — الحالي بصدد استقلالية الاتحاد ككل، بتوجهه الجماعي، وهو ما لا يعكس الحقيقة برمتها، ويكفي أن نذكره الآن بما جاء في استجوابه المنشور بمجلة «المصباح» (عدد 25، 6 فبراير 1981)، باعتباره آخر استجواب له قبل انعقاد المؤتمر. يقول محمد برادة «... بعبارة أخرى فإن المطلوب من اتحاد الأدباء العرب، لكي يوجد وجودا فعليا، هو أن يتحرر من «قدرية» السياسات القائمة على الوصاية واستدامة النفوذ وربح الوقت. ومثل هذا التحويل، يستلزم من الأدباء العرب أن يناضلوا، أولا، في هذه الساحة الثقافية **ضد تبعية الأدب وتسخيره لتبرير السياسة المحترفين**» (التشديد من عندي بعد بتر الفقرة بكاملها في «المحرر الثقافي» في تاريخ 1 مارس 1981). ماذا يمكن أن يقال والكل يعلم، مقربين ومبعدين، أن مخطط الانتخابات تم من «فوق» على غرار ما يحصل في الاتحادات العربية الرسمية، واتحاد الأدباء والكتاب العرب، بصيغة أو بأخرى، وهو ماينحكم في شلل هذه المؤسسات جميعا، وما وقف اتحاد كتاب المغرب ضده في عدة مناسبات عربية تحول أثناءها الى رمز متألق للدفاع عن استقلالية وخصوصية العمل الثقافي.

لست عدميا ولا فوضيا، فالمبادىء نفسها التي قادتني دوما الى تأييد الاتحاد والوحدة هي التي تفرض علي اليوم بسط تراجعاته على عموم المثقفين، إثباتا للشهادة، فمصير هذه المؤسسة يهم الثقافة المغربية، وربما العربية أيضا. إن فاعلية الاتحاد تسير نحو التصدع والتفتت، وقد أبعدت القاعدة من تقرير المصير فيما تتآزر الثقافة الرجعية وطنيا وعربيا من خلال برنامج واضح الملامح والأهداف. إنها الحقيقة المرعبة التي عاشتها التجربة الثقافية التقدمية في المشرق العربي قبلنا، وقد جاء دورنا بعد الاصرار على عدم الاستفادة من انتكاسة غيرنا، لأننا نكتفي برفع الشعارات، ونسيان ما نحن عليه مقبلون من استهلاك مستقبلنا الماضي، في المغرب والمشرق على السواء ولكن هل هذا وحده هو كامل ما يحتفظ لنا به المستقبل؟